

أسئلة وردت في امتحانات كلية الشريعة

للتقل من السنة الثانية إلى السنة الثالثة

(١) ساق صدر الشريعة ثلاثة فروع من مذهب الحنفية يدل الأول منها على أن الحنفية جعلوا الواو للترتيب ويدل الآخرا ن منها على أنهم جعلوها للمقارنة وهذا تناقض من جهة ومن جهة أخرى يخالف ماقرروه من أن الواو لمطلق الجمع فصور هذه الشبهة و اشرح ما قيل في الجواب منها

(٢) قال المصنف - ثم للترتيب مع التراخي وهو راجع إلى التسكيم عنده وإلى الحكم عند الصاحبين. صور هذا الخلاف مبينا ثم ته في الأحكام الفقهية مع الاستدلال لما تقول.

(٣) فرق أبو حنيفة بين قول الرجل لامرأته غير المدخول بها - إن خرجت فأنت طالق واحدة بل ثنتين - وقوله إن خرجت فأنت طالق وطالق - فما حكم كل منهما عنده . وعلى أي أصل بنى هذا الفرق وذاكر معنى بل في الاستعمالات المختلفة.

(٤) ما شرط استعمال لسن للعطف بين المفردين وبين الجملتين وما الفرق بينها وبين بل وما الحكم إذا أقر رجل لآخر بخصان فقال المقر له ما كان لي قط لسن لعمر (٥) متى يكون ما بعد لسن تداركاً لما قبلها . ومتى يكون مستأنفاً وضح ذلك مع التمثيل والتوجيه

(٦) يقول صدر الشريعة أو لأحد الشيعيين لا للشك فإن الكلام للأفهام وإنما يلزم الشك من المحل وهو الأخبار بخلاف الإنشاء فإنه حينئذ للتخيير. اشرح هذه العبارة وبين مدلول أو إذا وقعت في سياق النفي - وما الفرق بينها وبين الواو في هذه الحالة موضحاً ذلك بالأمثلة - وهل هناك تغاير بين مدلول أو في حالتى النفي والإثبات ؟ (٧) اذكر ما تبدل عليه أو في الخبر والإنشاء والنفي والإثبات مبينا معنى اختلاف

العلاء في فهم آية إنما «جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الأرض» وبين متى تستعار أو للغافة .

(٨) قرر الأصوليون حتى الداخلة على الأفعال حالات ثلاث . فما هي . وما شرط كل منهما . وضح ذلك بالأمثلة . وهل هناك تخالف بينهم وبين اللغويين إن كان فاذكره

(٩) ذهب جمهور العلماء إلى أن بعض الغايات يدخل في حكم المنعيا وبعضها لا يدخل فما ضابط ذلك؟ وما الفرق بين غاية الإسقاط وغاية مد الحكم

(١٠) وجه قول الأصوليين إن على في المعاوضات المحضة بمعنى الباء وليست للشرط؟

(١١) ما مدلول كلمة « كيف » في قول الرجل لزوجه : أنت طالق كيف شئت

وهل هو حتميتي أو مجازي . وما الحكم في هذه الصورة في حالة نية الزوج وعدمها مع اتحاد نيتها واختلافهما عند الإمام وصاحبيه مع الاستدلال ، وما الفرق بين هذه الصورة وقوله . طالق نفسك كيف شئت مع التوجيه وما معنى كيف الحتميتي والمجازي

(١٢) ما الصريح وما الكناية وما حكمهما وما نوع الفرقة الحاصلة بما يسميه

فقهاؤنا كنايةات الطلاق عندنا وعند الشافعية مع التمثيل والتوجيه وما رأيك فيمن قال غلظا لزوجه أنت طالق

(١٣) اذكر من أي أقسام النظم ما يأتي مع التوجيه قوله تعالى « فانسكحوا

مأطاب لكم من النساء مثنى وثلاث وربوع » وقوله « قاتلوا المشركين كافة » وقوله

« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وقوله « يد الله فوق أيديهم » (المص) ثم وضح

فائدة إنزال المتشابه عند القائلين بأنه لا يرجح بيانه في الدنيا؟ وهل ترى هذا الرأي

(١٤) الفرق بين الجميل والمشكل . ومثل لكل منهما بمثال موضحا ما فيه من

الإجمال واذكر مثالا للمجمل إذا صار مشكلا .

(١٥) يقول بعض العلماء أن الدليل اللفظي لا يفيد اليقين . وجه هذه المقالة

وما رأيك فيها وما معنى القطع

(١٦) بين مع التوجيه الأحكام الثابتة بعبارة النسب والثابتة بإشارته في قوله

تعالى « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » لاتضار والدة بولدها ولا

مولود له بولده . وعلى الوارث مثل ذلك

(١٧) بم أوجب الشافعية الكفارة في القتل العمد واليمين الغموس ولم لم

يوافقهم الحنفية ولم أوجبها الحنفية في شبه العمد ولم يوجبوها في قتل المستأمن عمدا

مع أن في كل شبهة الخطأ . وضح ذلك من التوجيه

(١٨) بين مع التوجيه نوع الدلالة فيما يأتي : قوله تعالى « وعلى المولود له

رزقهن » بالنسبة إلى وجوب النفقة على الأب وانفراده بها . ونسبة الولد إليه

وتقدم التقدير في أجرة الرضاع حديث الأعرابي الذي واقع أهله في نهار رمضان بالنسبة إلى وجوب الكفارة عليه وعلى زوجته وبالنسبة إلى وجوبها في الأكل والشرب عندنا مع بيان وجه عدم وجوبها فيهما عند الشافعية

(١٩) عرف دلالة النص . ومثل لها . وافرق بينها وبين القياس . وشرح حكم الثابت بها . وبين مع التوجيه بأي نوع من الدلالة يدل قوله تعالى « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن » على وجوب نفقةها على الوالد . وعلى أن النسب إلى الآباء - وعلى أن الأب تملك مال ابنه وأنه منفرد بالاتفاق على الولد . وأن أجر الرضاع يستغنى عن التقدير . وبأي نوع من الدلالة يدل النص عند الصاحبين على وجوب القصاص في القتل بالمشغل . وبماذا أجاب الإمام .

(٢٠) عرف دلالة الافتضاء والمقتضى بالفتح مع التمثيل وبيان الخلاف في عموم المقتضى وثمرته ولم صحت نية الثلاث في قواه أنت بائن أو أنت الطلاق ولم تصح في قوله أنت طالق مع توجيهه ما تقول - إفرق بين المقتضى والمحدوف في الماهية وفي الحكم .

(٢١) اذكر مذاهب العلماء في مفهوم الإسم مع الاستدلال لكل ومناقشة الأدلة وترجيح المختار

(٢٢) ذهب الحنفية إلى أن التخصيص بالوصف لا يدل على نفي الحكم عما عداه فكيف توفق بين هذا وبين حكمهم بأن الأمة إذا ولدت لثلاثة في بطون مختلفة وقال سيدها - الأكبر بمنى - يكون ذلك منه نفياً للآخرين واذكر حجج من قال إنه يدل على النفي وردها

(٢٣) اختلف الحنفية والشافعية في جواز زكاح الأمة مع القدرة على نكاح الحرة فبين رأي كل ومنشأه

(٢٤) أبطل الشافعي تعليق الطلاق والعساق بالملك . واجازه الحنفية فما بين الخلاف عندنا وعندهم - بين ذلك مع والتوضيح والتمثيل

(٢٥) بين آراء العلماء في موجب الأمر بالشيء بعد حضره مستدلاً لكل منهم مرجحاً ما تختار

(٢٦) تنازع العلماء في إفادة الأمر المطلق التكرار والعموم . فاذا ذكر الآراء في

هذه المسألة موجهها كل رأى مع ترجيح المختار . وفي أى شيء تظهر ثمرة هذا الإختلاف ؟

(٢٧) اذكر معنى الأمر والخلاف فى معنى صيغته ورجح المختار بالدليل .

(٢٨) عرف الأداء والقضاء واذكر أقسامهما إجمالاً وبين من أى الأقسام ما يأتى مع التوجيه . فهل اللاحق . أدرك إمام العيد راعها فكبر تكبيرات الزوائد فى الركوع . غضب جارية غير حامل فدها حاملاً تسليم القيمة فيما إذا تزوج على عبد غير معين .

(٢٩) هل يتوقف وجوب القضاء على سبب جديد أم أن وجوبه بوجوب الأداء إذكر آراء العلماء فى ذلك مع التوجيه واذكر ثمرة الخلاف

(٣٠) مثل لما يأتى مع التوجيه : الأداء القاصر - القضاء الذى يشبهه الأداء

(٣١) هل يجوز التكليف بالممتنع لذاته وبالممتنع لغيره وبما علم الله أنه لا يقع وهل يقع التكليف بهذه الثلاثة إن كان خلاف فاذكره مع ترجيح ما تختاره بالدليل

(٣٢) عرف القدرة الممكنة والقدرة الميسرة وهل يشترط البقاء فيهما - ما الدليل على أن الزكاة والكفارات وجبت بقدرة ميسرة وما أثر هذا فى كل - وهل تسقط صدقة الفطر بهلاك النصاب

(٣٣) ينسب إلى فريق من الخنافية القول بأن الكفار غير مخاطبين بالعبادات فى حق وجوب الأداء فيما دليهم ؛ وكيف ردوا على مخالفهم ، وماذا ترجح وكيف نسب إليهم هذا القول وهم لم يصرحوا به وما الدليل على مخاطبة الكفار بغير العبادات

(٣٤) يرد النهى المتعلق بأفعال المكلفين على الحسيات وعلى الشرعيات فما المراد بالحسيات والشرعيات ؟ وما مثالها ؟ وما الذى يقتضيه النهى فيها مع التفصيل وبيان الخلاف فيما فيه خلاف مع الاستدلال واذكر ثمرة المترتبة على الخلاف

(٣٥) لم بطلت العبادات المنهى عنها ونكاح المحارم - وكيف ثبتت حرمة المصاهرة بالزنا والملك بالغضب مع ان الزنا والغضب من الحسيات المنهى عنها لعينتها

(٣٦) اذكر معنى الواو وآراء العلماء فيه مع ترجيح المختار بالدليل وهل تشرك الواو فى قيود الجملة وفى الحكم الشرعى - ومتى تشرك فى الحكم الإعرابى .

« أهم التصويبات التي يصعب على القارئ تداركها »

صوابه	الخطأ	ص	س
الفضيلة	الفضايه	٢	٣
فعلين في فاعل	فاعلين في فعل	٢	١٩
لمطلق الجمع	للمعية	٥	١٧
الخلاف في الفرع محله	الخلاف محله	٧	٧
بالكلامين	بالكلام المتعاقب	٨	٤
عليهما معا باطل	عليهما باطل	٩	١٦
كالمسكوب	مكاتباً	١٠	٥
قدمنا كما في التيسير ج ٢ ص ٦٧	قدمنا	١٠	٧
نفذ لو سكت فلما قال وأختها	نفذ فلما قال وأختها	١٠	١٥
توقف	تفسير		
حسبياً	حسباً	١٢	١٨
الخبر	الجزاء	١٢	٢١
ما قبلها	مالها	١٢	٢٥
زوجها - وجعل صاحب التوضيح الواو في هذا القسم لمجرد النسق والترتيب وهو مردود	زوجها	٢١	٥
الضبي لعدم خطابه لم	الضبي لم	١٤	١٧
عبادة محضة كالصلاة	عبادة كالصلاة	١٤	٢١
المعطوف إذ الأصل تقدير العين وعدل عنه هنا لعدم الإمكان	المعطوف	١٥	١٧
يشأ الله يختم	يشأ يختم	٢١	٩
يمح	يمحق	٢١	٩

صوابه	الخطأ	س	ص
المتشبه	المقييد	١١	٢٣
التراخي في الحكم	التراخي الحكم	١٩	٢٣
التكلم بأسبابها	التكلم بها	٢١	٢٣
التعليق بل يعتبر الخالف	التعليق الخالف	٤	٢٤
بمنزلة ، وإن كانت مدخولا بها	بمنزلة	٦	٢٣
فإن قدم الشرط تعلق الأول			
وتنجز الباقي وإن أخره تنجز الأول			
والثاني وتعلق الثالث لما قلنا			
وهو التخويف	وهو النفي	١٥	٣٧
فوجدوا كلا منهما	فوجدوهما	١٢	٧٧
أو التأويل	والتأويل	٢	٧٩
أى جمع	أى النظر في	٢٤	٨٧
الله . ه . وأقرب	الله وأقرب	١١	٨٩
وأن لفظ يعلم	وأن يعلم	٦	٩٣
لغة بما في الإباء من تضييع	لغة بتضييع	٦	١٠٢
بالتخليل لأنه لم	بالتخليل لكن لم	١٢	١٠٥
ثبته بالدلالة وبالعبارة	ثبته بالعبارة	٥	١٠٦
الأصل لأنهما أحوج إلى الزاجر	الأصل وقال	١٦	١٠٦
وقال			
الحدود والقصاص والكفارات	الحدود والكفارات	٤	١٠٩
الدلالة ، ودعوى الاتفاق عليه غير	الدلالة	٢	١١١
مسلمة			
ولا يستقيم عقلا	وعقلا لا يستقيم	٢٤	١١٥

صوابه	الخطأ	س	ص
في الصورة الثانية والعموم الإصطلاحى اللفظى فى الثالثة	الإصطلاحى اللفظى	٨	١١٦
بالإقتضاء فتصح بهما نية الثلاث إذ لتحقق	بالإقتضاء إذا لتحقيق	١١ ٢٠	١٢٠ ١٢٠
بالفرق لأن المصدر الثابت إقتضاء أى الإبانه مشوع إلى صفرى وكبرى فأرادة إحداهما إرادة أحد نوعى الجنس أو معنى المشترك كما قلنا فى المساكنة هذا على أن الجملة خبر - وعلى أنها إنشاء نقول فى الفرق	بالفرق لأن	١١	١٢١
ممنوعة بالجواب الذى قدمناه فتصدق	صحيحة وإنما الجواب أصدقت	٤ ١٤	١٣١ ١٥٧
الرجل اليسرى فى الثانية عندنا	الرجل فى الثانية واليسر اليسرى فى الثالثة عندنا	٢٥	١٥٩
بمثل غير معقول	بمثل معقول	٤	١٧٦
مالك بالحرمة دون البطلان عند الطوع ونخطبة الجمعة والغروب وبالكره فى غيرها	مالك بالكره	٢٢	٢٢٩

فى ص ١٦٧ نقلنا الدليل على قضاء الصلاة المتروكة عمدا وقضاء النذر المعين
عند القائلين أن القضاء بدليل جديد : هو القياس ونقول هنا إن هذا لا يتفق مع
القول بأن القضاء بنص جديد لأن القرب لا تدرك بالرأى .